



آثار الاصطدام على دورية المهام الخاصة



سيارة البيونك المسروقة

«مسطول» يصطدم بدورية أمن بسيارة مسروقة

السيطرة عليه وتكبله، خاصة أنه كان تحت تأثير الكحول وبدأ يهذي بشكل غير مفهوم، وتم اقتياده وكذلك إنزال مرافقه المصري الذي كان بصحبته. وبالإستعمال عن السيارة تبين أنها مسروقة ومسجلة بقضية رقم 2013/885 مخفر الفروانية وعليه تمت إحالة المواطن ومرافقه المصري إلى مخفر خيطان لاستكمال التحقيقات معهم.

أمامه، وعليه شرع كل من الرامزي والحמידان في مطاردته وطلباً إستناداً أمنياً حتى تمت محاصرته في منطقة خيطان وتضييق الخناق عليه بعد مطاردة استمرت نحو 30 دقيقة، ولكنه عندما ترجل من السيارة وأحاط به رجال الأمن أسل سكيناً من جيبه وبدأ يهدد رجال الأمن وأي شخص يقترب منه إلا أن رجال الأمن تمكنوا من

يورها مصدر أمنياً أن دورية تابعة للمهام الخاصة بقيادة كل من وكيل عريف يوسف الرامزي وشرطي فهد الحמידان اشتبهتا في سيارة يوكن ذهبية اللون متوقفة على كتف الطريق وبداخلها شخصان. وعندما توجهتا بدوريتهما إلى السيارة المشتبه فيها انطلق بها قائدتها بسرعة جنونية واصطدم بدورية الشرطة التي كانت تقف

تمت مطاردته نحو 30 دقيقة

هانى الظفيري محمد الجلاهمة تمكن رجال المهام الخاصة من ضبط مواطن «مسطول» اصطدم بدورية الشرطة بسيارة مسروقة وحاول التهجم على رجال الأمن بسكين بعد أن أوقفوه بسيارته عنوة وأوقفوا وأذا مصريا كان بصحبته وتمت إحالتهما للتحقيق. وفي التفاصيل، كما

الفريق العمر يتراأس اجتماعاً للجنة العامة لشؤون الشرطة



الفريق غازي العمر مترأس اجتماع اللجنة العامة لشؤون الشرطة

.. ويصدر تعميماً لتدعيم «فرقة الإعدام»

بفرقة الإعدام المشار إليها بعد اجتيازه دورة تأهيلية بإحدى الدول المختصة بالتدريب على كيفية تنفيذ أحكام الإعدام. فعلى الوكلاء المساعدين والمديرين العامين ومديري الإدارات الأخرى العلم بهذا التعميم وإحاطة جميع العاملين لديهم بمضمونه.

المذكورة المختصة بتنفيذ أحكام الإعدام في حاجة لزيادة أعضائها وتدعيمها بالعناصر البشرية المؤهلة. لذا على من يرغب من منتسبي الوزارة في الانضمام لفرقة الإعدام المشار إليها سرعة التقدم بطلبه إلى الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام لترشح من ثراء من المتقدمين للعمل

العامة لتنفيذ الأحكام (إدارة تنفيذ الأحكام الجنائية) تختص وفقاً للقرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته بالإشراف على تنفيذ جميع العقوبات الجنائية الصادرة من المحاكم، والتأكد من تنفيذها ولما كانت فرقة الإعدام التابعة للدائرة

لتوزيع التعميم على الأفراد التابعين لهم والراغبين في الانضمام لفرقة الإعدام. وكشف مصدر أمنياً لـ «الأنباء» تعليقا على التعميم أن فرقة الإعدام بحاجة إلى عناصر بشرية خاصة خلال الفترة الماضية. وهذا، وجاء في التعميم الذي صدر التالي: لما كانت الإدارة

ترأس وزيراً وكبيراً وزيراً الداخلية الفريق غازي العمر امس اجتماعاً للجنة العامة لشؤون الشرطة بحضور وكلاء وزارة الداخلية المساعدين. وناقش الفريق العمر مع أعضاء اللجنة عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والتصوير اللازم لها وتم تبادل الآراء بشأنها ووضع الحلول المناسبة لها.

بإعادته لمنصبه. وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها المحامي محمد الماجدي عن رئيس مجلس الصليبيخات الذي صدر بناء على تقدير لجنة مراجعة أعمال جمعية الصليبيخات التعاونية. جمعها إنه تمت مراجعة الميزانية العمومية للجمعية المذكورة عن السنة المالية المنتهية في 2012 وأنه لا توجد عليها ملاحظات بحسب الظاهر من الأوراق مفتقراً لسببه الصحيح المبرر له قانوناً، الأمر الذي يتحقق معه ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، كما يتوافر ركن الاستعجال بالنظر إلى إمكانية تأثير القرار المطعون فيه على إدارة هذه الجمعية ونظام العمل بها وهو ما يمكن أن ينعكس على حقوق المساهمين فيها وهو ما يترتب عليه العديد من الإجراءات التي يتعين تداركها فضلاً عن مساسه بسمعته.

أصدر وزيراً وكبيراً وزيراً الداخلية الفريق غازي العمر مساءً أول من أمس تعميماً على مختلف قطاعات الوزارة باقتراح لتدعيم فرقة الإعدام بالعناصر البشرية، وذلك عبر الإيعاز لوكلاء الوزارة المساعدين والمديرين العامين

السؤال الأمني

السؤال: سؤال

الجواب: سؤال

عام 1983 شاركت في دورة تدريبية بإمارة دبي بمجال مكافحة المخدرات، وكانت دبي في بداية نهضتها العمرانية والفنادق معدودة على أصابع اليد الواحدة. الدورة أقيمت بفندق حياة ريجنسي وكل المتدربين يقطنون فيه ويعد أحدث فندق على مستوى الإمارة واستمرت الدورة المنظمة من قبل إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية بالتعاون مع حكومة دبي لمدة ثلاثة أسابيع استفاد الغالبية بمعلومات جيدة جعلتنا نستفيد ونفيد زملاءنا الضباط بعد ذلك. الأمر الذي ادهشنا هو زيارتنا لغرفة العمليات التابعة لإمارة دبي التي أنشأتها شركة ماترولا بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لتراقب كل الطرقات والشوارع الداخلية للإمارة وتراقب دوريات الشرطة وتسجل المكالمات الصادرة والواردة من قبل أجهزة اللاسلكي لرجال الشرطة. الغرفة يديرها مجموعة من الضباط والأفراد مدربين كما أن شرطة دبي ألزمت البنوك كافة بتركيب أجهزة مراقبة مرتبطة بتركيب الغرفة لمنع السرقات أو عمليات السطو وتم تطوير الغرفة لتمتد على الجرائم التي كانت أو وقعت بإمارة دبي.

عام 1988 أنشأت إمارة أبوظبي غرفة عمليات من قبل نفس الشركة بمبلغ ثمانية ملايين دولار على غرار ما هو موجود بإمارة دبي. وقدمنا في عام 1986 مقترحاً بإنشاء مثل تلك الغرفة وتمت مناقشتها من قبل بعض القياديين ورفضت الفكرة في حينها. وبعد تحرير الكويت طرحت الفكرة مرة أخرى

إعادة رئيس مجلس إدارة جمعية الصليبيخات والدوحة لمنصبه بحكم القانون

بإعادته لمنصبه. وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها المحامي محمد الماجدي عن رئيس مجلس الصليبيخات الذي صدر بناء على تقدير لجنة مراجعة أعمال جمعية الصليبيخات التعاونية. جمعها إنه تمت مراجعة الميزانية العمومية للجمعية المذكورة عن السنة المالية المنتهية في 2012 وأنه لا توجد عليها ملاحظات بحسب الظاهر من الأوراق مفتقراً لسببه الصحيح المبرر له قانوناً، الأمر الذي يتحقق معه ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، كما يتوافر ركن الاستعجال بالنظر إلى إمكانية تأثير القرار المطعون فيه على إدارة هذه الجمعية ونظام العمل بها وهو ما يمكن أن ينعكس على حقوق المساهمين فيها وهو ما يترتب عليه العديد من الإجراءات التي يتعين تداركها فضلاً عن مساسه بسمعته.

بإعادته لمنصبه. وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها المحامي محمد الماجدي عن رئيس مجلس الصليبيخات الذي صدر بناء على تقدير لجنة مراجعة أعمال جمعية الصليبيخات التعاونية. جمعها إنه تمت مراجعة الميزانية العمومية للجمعية المذكورة عن السنة المالية المنتهية في 2012 وأنه لا توجد عليها ملاحظات بحسب الظاهر من الأوراق مفتقراً لسببه الصحيح المبرر له قانوناً، الأمر الذي يتحقق معه ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، كما يتوافر ركن الاستعجال بالنظر إلى إمكانية تأثير القرار المطعون فيه على إدارة هذه الجمعية ونظام العمل بها وهو ما يمكن أن ينعكس على حقوق المساهمين فيها وهو ما يترتب عليه العديد من الإجراءات التي يتعين تداركها فضلاً عن مساسه بسمعته.

مؤمن المصري

رفضت دائرة الأمور المستعجلة بالمحكمة الكلية أسس الإشكال المقدم من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بوقف تنفيذ قرار عزل رئيس مجلس إدارة جمعية الصليبيخات والدوحة التعاونية سعود البذالي وأمرت المحكمة

المحامي محمد الماجدي

«الجنایات» تعيد قضية النفیسی للمرافعة

قررت الدائرة الجزائية العاشرية بالمحكمة الكلية أسس برئاسة المستشار عدنان الجاسر وأمانة سر خالد القيس إعادة قضية أمن الدولة رقم 2013/535 المتهم فيها د.عبدالله النفیسی بشق الوحدة الوطنية لجلسة 19 ديسمبر الجاري للمرافعة. كانت النيابة العامة قد أخلت بسبيل د.النفیسی بكفالة 5 آلاف دينار مع منعه من السفر بعد انتهاء التحقيق معه. يذكر أن النفیسی أنكر التهم الموجهة إليه أمام النيابة، «مباشرة نشاطه بضرر بالمصالح القومية وازدراء فئدة من

فئات المجتمع وإثارة الفتنة بالبلاد»، مؤكداً أن ما ذكره في إحدى الندوات من معلومات يعتبر كلاماً عاماً منشوراً في الصحف. كانت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية قد أعلنت أن أجهزة التحقيق المعنية سجلت قضية جنح مباحث ضد د.عبدالله النفیسی على خلفية حديثه الذي تناول خلاله مواضيع وقضايا تمس الوحدة الوطنية، مخالفاً بذلك ما جاء في المرسوم بقانون بشأن حماية الوحدة الوطنية، وتمت إحالة القضية إلى النيابة العامة جهة الاختصاص.

المستشار عدنان الجاسر

براءة مواطن من حيازة وتعاطي المخدرات

برأت المحكمة الكلية بدائرة الجنایات برئاسة المستشار هشام عبدالله مواطناً من تهمة حيازة وتعاطي المخدرات، وذلك بعد القبض عليه في مطار الكويت الدولي أثناء عودته إلى البلاد. وأكدت المحامية غزالة درويش في مرافعتها أمام المحكمة على بطلان إجراءات القبض والتفتيش، حيث أن المواد المحرزة مع المتهم هي أدوية طبية لأنه يعاني من حالة اكتئاب ويعالج على أيدي أطباء داخل الكويت مستشهدة بالاستثناء من المادة 3 من المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات

العقلية وتنظيم استعمالها. ولققت المحامية درويش إلى أن الحبوب المحرزة كانت بوصفة طبية إضافة إلى أن التحريز لدى ضابط مباحث كان مخالفاً للحقيقة عما تحرز لدى النيابة، حيث كان عدد حبات المواد المحرزة أقل بحبة واحدة عما ذكره ضابط المباحث. وأكدت درويش أنه ولما كان الأصل في الإنسان البراءة فإنها طالبت لموكليها «م» المواطن بالبراءة المطلقة من كل قيد أو شرط، وهو ما استجابت له المحكمة من المادة 3 من المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات

المحامية غزالة درويش

.. وقراراً بتدوير عدد من الضباط في «الداخلية»

العجمي من الإدارة العامة لأمن المنشآت إلى الإدارة العامة لأمن الحدود البرية. بدر محمد مصطفى حسن محمد من الإدارة العامة لشرطة النجدة إلى الإدارة العامة لمباحث الهجرة. علي عبدالله محمد فهد بوخرما من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة للأنظمة الامنية. مشاري يوسف مفلح الصويغ من الإدارة العامة للأنظمة الامنية إلى شؤون الأمن العام. مفلح رذن لافي سماح مفلح المطيري من الإدارة العامة لأمن الحدود البرية إلى شؤون الأمن العام. فاضل رجا طعمة صالح الخالدي من الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة إلى الإدارة العامة للمرور. ناصر سعود ذياب جقيثم الديحاني من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة المتابعة لشؤون اللجان الوزارية. فهد سعد عبدالله مهنا التليث من الإدارة العامة لمباحث الهجرة إلى الإدارة العامة لشرطة النجدة. احمد صالح مبارك محمد عمار محمد

العازمي من الإدارة العامة لشؤون الأمن العام. نواف عبدالله عاشور محمد ليري من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة لشؤون الأمن الخاصة. فهد محمود علي حسين دشنتي من الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية إلى شؤون الأمن العام. طلال طارق إبراهيم ناصر العسكر من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية. مفلح رذن لافي سماح مفلح المطيري من الإدارة العامة لأمن الحدود البرية إلى شؤون الأمن العام. احمد فيصل سعود جابر الشمري من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة للحدود البرية. جراح فيصل حامد حمدي الشلاحي من الإدارة العامة لشرطة النجدة إلى شؤون الأمن العام. محمد هذال فراج فراج محمد الزعي من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة لشرطة النجدة. محمد خالد مبارك الرشيد من مركز البحوث والدراسات إلى الإدارة العامة لمباحث الهجرة.

البرية. عمر الفاروق علي احمد البلوشي من اتحاد الشرطة الرياضي إلى شؤون الأمن العام. مبارك عادل محمد حسين بن حسن من الإدارة العامة لتنظيم المعلومات إلى شؤون الأمن العام. محمد عبدالله حسن السبيعي من الإدارة العامة للمرور إلى الإدارة العامة لمباحث الهجرة. فهد احمد عبدالله الصلال من الإدارة العامة لمتابعة شؤون المجالس واللجان الوزارية إلى شؤون الأمن العام. فاضل رجا طعمة صالح الخالدي من الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة إلى الإدارة العامة للمرور. ناصر سعود ذياب جقيثم الديحاني من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة المتابعة لشؤون اللجان الوزارية. فهد سعد عبدالله مهنا التليث من الإدارة العامة لمباحث الهجرة إلى الإدارة العامة لشرطة النجدة. احمد صالح مبارك محمد عمار محمد

العازمي من الإدارة العامة لشؤون الأمن العام. نواف عبدالله عاشور محمد ليري من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة لشؤون الأمن الخاصة. فهد محمود علي حسين دشنتي من الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية إلى شؤون الأمن العام. طلال طارق إبراهيم ناصر العسكر من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية. مفلح رذن لافي سماح مفلح المطيري من الإدارة العامة لأمن الحدود البرية إلى شؤون الأمن العام. احمد فيصل سعود جابر الشمري من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة للحدود البرية. جراح فيصل حامد حمدي الشلاحي من الإدارة العامة لشرطة النجدة إلى شؤون الأمن العام. محمد هذال فراج فراج محمد الزعي من شؤون الأمن العام إلى الإدارة العامة لشرطة النجدة. محمد خالد مبارك الرشيد من مركز البحوث والدراسات إلى الإدارة العامة لمباحث الهجرة.

أصدر وزيراً وكبيراً وزيراً الداخلية الفريق غازي العمر مساءً أول من أمس تعميماً على مختلف قطاعات الوزارة باقتراح لتدعيم فرقة الإعدام بالعناصر البشرية، وذلك عبر الإيعاز لوكلاء الوزارة المساعدين والمديرين العامين